

نموذج كراسة الشروط والمواصفات

(المشاركة في الدخل)

المعتمد بموجب قراروزيرالمالية رقم (٨٣٥)

وتاريخ ١٤٤٤/٠٧/٠٢ هـ والمعدل بموجب قراروزيرالمالية

رقم (١١٧١) وتاريخ ١٤٤٥/١٠/٢٠ هـ

اسم المنافسة: معرض عمارة الحرمين الشريفين

رقم الكراسة: MK-٢٠٢٦-٠٠٠٠١-٠٠٠٠٠

تاريخ طرح الكراسة: الأربعاء / ٣/٩/٢٠٢٦ / مكة المكرمة

الفهرس

١	نموذج كراسة الشروط والمواصفات	١
٥	القسم الأول: مقدمة	٥
٥	١ تعريفات	٥
٦	٢ تعريف عن المنافسة:	٦
٦	انطلاقاً من دورها في العناية بإثراء تجربة الزائر، تطرح الهيئة العامة للعناية بشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي منافسة استثمارية بنظام المشاركة في الدخل مع مشغل تجاري مؤهل بهدف تطوير وتشغيل وإدارة معرض عمارة الحرمين الشريفين ومراكز الإثراء الثقافي التابعة له، وذلك وفق المعايير المعتمدة من قبل الهيئة، والشروط والأحكام الواردة في هذه الكراسة.	٦
٦	٣ أهداف المنافسة:	٦
٧	٤ تكاليف وثائق المنافسة	٧
٧	٥ المواعيد المتعلقة بالمنافسة:	٧
٧	٦ أهلية مقدمي العروض:	٧
٨	٧ السجلات والتراخيص النظامية:	٨
٨	٨ ممثل الجهة الحكومية:	٨
٨	٩ مكان التسليم:	٨
٩	١٠ نظام المنافسة:	٩
١٠	القسم الثاني: الأحكام العامة	١٠
١٠	١١ المساواة والشفافية:	١٠
١٠	١٢ تعارض المصالح:	١٠
١٠	١٣ السلوكيات والأخلاقيات:	١٠
١٠	١٤ السرية وإفشاء المعلومات:	١٠
١٠	١٥ ملكية وثائق المنافسة:	١٠
١٠	١٦ حقوق الملكية الفكرية:	١٠
١٠	١٧ المحتوى المحلي:	١٠
١١	١٨ أنظمة وأحكام الاستيراد:	١١
١١	١٩ تجزئة المنافسة:	١١
١١	٢٠ الاستبعاد من المنافسة:	١١
١١	٢١ إلغاء المنافسة وأثره:	١١
١١	٢٢ التضامن:	١١
١٢	٢٣ التعاقد من الباطن:	١٢
١٢	٢٤ التأهيل المسبق واللاحق:	١٢
١٣	٢٥ إلزامية العرض:	١٣
١٣	٢٦ الموافقة على الشروط:	١٣
١٣	٢٧ الحد الأدنى لنسبة الجهة الحكومية من المشاركة في الدخل:	١٣
١٣	٢٨ الدراسة المقارنة لخيارات طرح المشروع:	١٣
١٣	٢٩ تحصيل الإيرادات:	١٣
١٤	القسم الثالث: إعداد العروض	١٤
١٤	٣٠ لغة العرض:	١٤
١٤	٣١ العملة المعتمدة:	١٤

الدراسة المقارنة لخيارات طرح المشروع	تقدير التكاليف، والدخل، والمخاطر طوال مدة المشروع من منظور الدولة، في حال كان سيتم تنفيذ المشروع عن طريق أي أسلوب من أساليب التعاقد وفقاً لأحكام النظام واللوائح دون أسلوب المشاركة في الدخل، مع مراعاة أي إيرادات عامة يمكن أن تنتج عن ذلك.
معادلة المشاركة في الدخل	المعادلة التي تحدد الدخل المتوقع، ونسب توزيعه.
التخصيص	الشراكة بين القطاعين العام والخاص و/أو نقل ملكية الأصول وفقاً للتعريف الوارد في نظام التخصيص الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦٣) بتاريخ ١٤٤٢/٨/٥هـ.
المفردات والجمع	تدل الكلمات الواردة بصيغة المفرد على ذات المدلول بصيغة الجمع ويكون العكس صحيحاً أيضاً إذا تطلب سياق النص ذلك.
رسوم الامتياز	مقابل مالي يلتزم المشغل بسداده للجهة المالكة نظير منحه حق استغلال وتشغيل الموقع أو الأصل محل العقد وفقاً لأحكام وشروط كراسة المشاركة في الدخل والعقد المبرم، ويجوز أن تكون رسوماً ثابتة أو نسبة من إجمالي الإيرادات أو وفق آلية محددة في مستندات الطرح.

٢ تعريف عن المنافسة:

انطلاقاً من دورها في العناية بإثراء تجربة الزائر، تطرح الهيئة العامة للعناية بشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي منافسة استثمارية بنظام المشاركة في الدخل مع مشغل تجاري مؤهل بهدف تطوير وتشغيل وإدارة معرض عمارة الحرمين الشريفين ومراكز الإثراء الثقافي التابعة له، وذلك وفق المعايير المعتمدة من قبل الهيئة، والشروط والأحكام الواردة في هذه الكراسة.

وتهدف هذه المنافسة إلى إرساء شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص لتطوير نموذج تشغيلي وتجاري مستدام يواكب تطلعات الهيئة، ويسهم في الارتقاء بتجربة الزائر، وتعزيز الأثر الثقافي والمعرفي للمعرض وإبراز القيمة التاريخية والروحية للمقتنيات، وتحقيق الاستفادة من خلال نموذج المشاركة في الدخل.

ويعتمد الوضع الراهن للمعرض بشكل كبير على أساليب تشغيل تقليدية وإجراءات يدوية تتطلب تدخلاً بشرياً مكثفاً لإنجاز العديد من العمليات، إضافةً إلى محدودية توظيف الحلول والتقنيات الرقمية الحديثة في التشغيل وإدارة التجربة. وعليه، تسعى الهيئة من خلال هذه المنافسة إلى استقطاب مشغل يمتلك الخبرة والقدرة على التحول إلى نموذج تشغيلي حديث، مدعوم بالتقنيات، يحقق الكفاءة التشغيلية والاستدامة المالية، دون الإخلال بقيمة المحتوى الثقافي وأصالة التجربة.

٣ أهداف المنافسة:

تهدف هذه المنافسة إلى تطوير وتشغيل معرض عمارة الحرمين الشريفين وفق أعلى المعايير المتحفية والتشغيلية بما يحقق الاستفادة المالية ويعزز القيمة الثقافية والحضارية للمعرض، وذلك من خلال ما يلي:

- رفع جودة الخدمات المقدمة للزوار وترشيد الإنفاق العام وزيادة إيرادات الدولة.
- تشجيع الشريك الخاص على الاستثمار والاستفادة من طاقاته وخبراته المالية والإدارية والتنظيمية والفنية والتقنية بما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الحصول على أفضل الخدمات بأقل التكاليف.
- تحسين تجربة زوار معرض عمارة الحرمين الشريفين وذلك بتقديم أحدث التقنيات وطرق العرض المتحفي التفاعلية، بما يوفر تجربة فريدة وملهمة.
- تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية وإبراز جهود الدولة.

٤ تكاليف وثائق المنافسة

آلية الدفع	قيمة وثائق المنافسة
يتم شراء الكراسة عن طريق منصة "فرص"	ألف ريال (١٠٠٠)

٥ المواعيد المتعلقة بالمنافسة:

يتم اتباع كافة المواعيد المتعلقة بالمنافسة حسب الجدول أدناه

المرحلة	تاريخ الاستحقاق
خطاب تأكيد المشاركة	من تاريخ شراء الكراسة
إرسال الأسئلة والاستفسارات	خلال ١٠ أيام من تاريخ طرح المنافسة
تقديم العروض	١٩/٠٤/٢٠٢٦
فتح العروض	٢٠/٠٤/٢٠٢٦
الترسية	٢٠/٠٥/٢٠٢٦
بدء الأعمال	٢٠/٠٦/٢٠٢٦

٦ أهلية مقدمي العروض:

أولاً: لا يجوز المشاركة في المنافسة للأشخاص المشار إليهم فيما يلي:

- ١- موظفو الدولة ويستثنى من ذلك ما يلي:
 - ب- الأعمال غير التجارية إذا رخص لهم بمزاومتها.
 - ج- شراء مصنفتهم أو أي من حقوق الملكية الفكرية، سواء منهم مباشرة أو من خلال دور النشر أو غيرها.
 - د- تكليفهم بأعمال فنية.
 - هـ- الدخول في المزادات العلنية، إذا كانت الأشياء المرغوب في شرائها لاستعمالهم الخاص.
 - ٢- من تقضي الأنظمة بمنع التعامل معهم بما في ذلك من صدر بمنع التعامل معهم حكم قضائي أو قرار من جهة مخولة بذلك نظاماً، وذلك حتى تنتهي مدة المنع.
 - ٣- المفلسون، أو من ثبت إعسارهم، أو صدر أمر بوضعهم تحت الحراسة القضائية.
 - ٤- الشركات التي جرى حلها أو تصفيتها.
 - ٥- من لم يبلغ من العمر (ثمانية عشر) عاماً.
 - ٦- ناقصو الأهلية.
- ثانياً: مع عدم الإخلال بما ورد في الفقرة (١/ب) من المادة (السادسة والسبعون) من النظام؛ لا يُعد في حكم المُفلس -تطبيقاً لأحكام النظام- من لم يُفتتح له إجراء أو أكثر من إجراءات التنصيف وفقاً لأحكام نظام الإفلاس.

٧ السجلات والتراخيص النظامية:

يجب أن تتوفر لدى المتنافسين ومتعاقدتهم من الباطن الوثائق التالية وأن تكون هذه الوثائق سارية المفعول عند فتح العروض:

- أ- السجل التجاري، أو التراخيص النظامية في مجال الأعمال المتقدم لها متى كان المتنافس غير ملزم نظاماً بالقيود في السجل التجاري.
- ب- شهادة سداد الزكاة أو الضريبة، أو كليهما متى كان المتنافس ملزماً نظاماً بسداد الزكاة والضريبة.
- ج- سجل تجاري لممارسة نشاط تنظيم المعارض ساري المفعول.
- د- شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتسجيل المنشأة في المؤسسة وسداد الحقوق التأمينية.
- هـ- شهادة الانتساب إلى الغرفة التجارية، متى كان المتنافس ملزماً نظاماً بالانتساب إلى الغرفة التجارية.
- و- شهادة تصنيف في مجال الأعمال المتقدم لها، إذا كانت تلك الأعمال مما يشترط لها التصنيف.
- ز- ما يثبت أن المنشأة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية، إذا كانت المنشأة من تلك الفئة، وذلك حسب ما تقرره الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ح- شهادة تحقيق النسبة المطلوبة لتوطين الوظائف.
- ط- أي وثائق أخرى تطلبها الهيئة حسب طبيعة المنافسة.
- ي- شهادة تسجيل تثبت أنها مؤسسة أو جمعية أهلية أو كيان غير هادف للربح من الجهة المختصة إذا كانت الشركة من المؤسسات أو الجمعيات الأهلية أو الكيانات غير الهادفة للربح.

٨ ممثل الجهة الحكومية:

يتم التواصل مع ممثل الهيئة المذكور أدناه في حال تعذر استخدام البوابة الإلكترونية أو الوسيلة البديلة

معلومات اتصال ممثل الجهة الحكومية	
الاسم	عمرو بن ياسر مرجان
الوظيفة	الإدارة العامة للاستثمار وتنمية الإيرادات
الجوال	٠٥٩٤٩٠٣٧٣٧
البريد الإلكتروني	A.morjan@gph.gov.sa

٩ مكان التسليم:

يتم تسليم العروض وجميع ما يتعلق بالمنافسة لممثل الجهة الحكومية في العنوان المذكور أدناه في حال تعذر تسليم العروض من خلال البوابة الإلكترونية أو الوسيلة البديلة.

مكان تسليم العروض	
العنوان	الهيئة العامة للعناية بشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي
المبنى	مبنى الهيئة بمكة المكرمة
الطابق	السابع
الغرفة/اسم الإدارة	الإدارة العامة للاستثمار وتنمية الإيرادات
وقت التسليم	تحده الجهة الحكومية

القسم الثاني: الأحكام العامة

١١ المساواة والشفافية:

على الجهة الحكومية اطلاع كافة المتنافسين على المعلومات ذات العلاقة بنطاق العمل في المنافسة بما يمكنهم من تقييم الأعمال قبل الحصول على وثائق المنافسة، وتقديم الإيضاحات والبيانات اللازمة عن الأعمال والمشتريات المطلوب تنفيذها قبل ميعاد تقديم العروض بوقت كافٍ وتلتزم الجهة الحكومية بعدم التمييز بين المتنافسين في أي مما سبق. كما سيتم إخطار كافة المتقدمين للمنافسة بأي تغيرات تطرأ على المنافسة عبر البوابة الإلكترونية أو الوسيلة البديلة وإن تعذر ذلك فعن طريق البريد الرسمي أو البريد الإلكتروني على النحو المبين بأحكام النظام واللائحة التنفيذية.

١٢ تعارض المصالح:

يلتزم المتنافس وجميع منسوبيه ويضمن التزام المتعاقدين معه من الباطن، وكل من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتنفيذ وتأمين الأعمال والمشتريات المضمنة في نطاق هذه المنافسة بالتقيد بأحكام لائحة تنظيم تعارض المصالح في تطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٣٧) وتاريخ ١٤٤١/٠٨/٢١ هـ، وأي تعديل يجري عليها وكافة الأنظمة الأخرى ذات الصلة، ويلتزم بشكل خاص بضرورة أن يتجنب تعارض مصالحه الخاصة مع مصالح الجهة الحكومية وتجنب أي موقف قد ينشأ عنه تعارض في المصالح فيما يتعلق بهذه المنافسة، وإبلاغ الجهة الحكومية والإفصاح كتابة عن أي حالة تعارض في المصالح أو أي مصلحة خاصة نشأت أو ستنشأ أو قد تنشأ عن أي تعامل يكون مرتبطاً بأنشطة الجهة الحكومية.

١٣ السلوكيات والأخلاقيات:

يحظر على المتنافس والعاملين لديه والشركات التابعة له ومقاوليه من الباطن، وكل من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتنفيذ وتأمين الأعمال والخدمات التي تتضمنها هذه المنافسة، مخالفة قواعد السلوك المهني وقواعد أخلاقيات المهنة وغيرها من القواعد التي نصت عليها الأنظمة المعمول بها أو المفروضة عليهم بموجب عضويتهم في أي منظمة مهنية أو هيئة ذات علاقة وفي كل الأحوال يلتزم بعدم الحصول أو محاولة الحصول على ميزة غير مستحقة بأي طريقة كانت أو تقديم أي هدية أو أي منفعة سواءً مادية أو معنوية للحصول على معاملة تفضيلية من موظفي الجهة الحكومية في كافة مراحل تنفيذ المنافسة أو أي عقد ينتج عنها.

١٤ السرية وإفشاء المعلومات:

يلتزم المتنافسون بعدم إفشاء أي بيانات، أو رسومات، أو وثائق، أو معلومات تتعلق بالمنافسة سواءً كانت تحريرية، أو شفوية، أو استغلالها، أو الإفصاح عنها. ويسري ذلك على كل ما بحوزته أو ما يكون قد اطلع عليه في العرض من أسرار وتعاملات أو شؤون تخص الجهة الحكومية، كما لا يجوز للمتنافسين نشر أي معلومة عن المنافسة وكل ما يتعلق بها عبر كافة وسائل الإعلام إلا بعد أخذ موافقة كتابية من الجهة الحكومية مسبقاً.

١٥ ملكية وثائق المنافسة:

أولاً: ستبقى ملكية وثائق المنافسة وجميع نسخها للجهة الحكومية ويجب على المتنافسين إتلاف تلك الوثائق وجميع نسخها عند طلب الجهة الحكومية ذلك.

ثانياً: حقوق الطبع والنشر وسائر الحقوق في أي وثيقة، أو مصنف، أو تصميم، أو مادة، أو عنصرير أفق أو تشتمل عليه المنافسة ووثائقها أو ما تقدمه الجهة الحكومية ضمن هذه المنافسة ستبقى ملكاً للجهة الحكومية ولن تؤول إلى المتنافس، وعلى ذلك لا يجوز نسخ هذه الوثائق والمواد، كلياً، أو جزئياً، أو إعادة إنتاجها، أو توزيعها، أو إتاحتها لأي طرف ثالث أو استخدامها دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجهة الحكومية. ويجب على المتنافس التخلّص منها أو إعادة إنتاجها إلى الجهة الحكومية عند الطلب، وألا يحتفظ المتنافس بأي نسخ من قبله أو من قبل من مكّهم من الوصول إليها.

١٦ حقوق الملكية الفكرية:

تكون الملكية الفكرية لمحتويات العرض الفائز (أو العروض الفائزة) للجهة الحكومية، ويحق لها استعمالها والتصرف فيها وفق ما تراه مناسباً لتحقيق المصلحة العامة.

١٧ المحتوى المحلي

يجب على المتنافسين الالتزام بلائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٥) وتاريخ ١٤٤١/٠٣/٢٩ هـ.

١٨ أنظمة وأحكام الاستيراد

يقر المتنافس بعلمه بأنظمة وأحكام الاستيراد والجمارك في المملكة العربية السعودية التي يجري تطبيقها على توريد وشحن أي منتجات أو أجزاء منها إلى المملكة أو منها إلى غيرها بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحظر الاستيراد.

١٩ تجزئة المنافسة

هذه المنافسة غير قابلة للتجزئة.

٢٠ الاستبعاد من المنافسة

يحق للجهة استبعاد أي عرض اجتاز التقييم الفني بسبب تدني أسعاره بنسبة (٢٥٪) خمسة وعشرين بالمائة فأكثر عن التكلفة التقديرية والأسعار السائدة في السوق وذلك بعد أن تقوم لجنة فحص العروض بمراجعة الأسعار التقديرية ومناقشة صاحب العرض المنخفض وعدم اقتناعها بمقدرته على تنفيذ العقد بعد الطلب منه كتابياً بتقديم تفاصيل للعناصر المكونة لعرضه وشرح أسباب انخفاضها.

٢١ إلغاء المنافسة وأثره

أولاً: للجهة الحق في إلغاء المنافسة قبل الترسية في الحالات الآتية:

- وجود أخطاء جوهرية في وثائق المنافسة.
- مخالفة إجراءات المنافسة لأحكام النظام واللائحة التنفيذية.
- إذا اقتضت المصلحة العامة إلغاء المنافسة.
- ارتكاب أي من المخالفات الواردة في الفقرة (٣) من المادة (الحادية والخمسين) من النظام.
- إذا لم تتمكن الجهة الحكومية من تخفيض أسعار العروض التي تتخطى أسعار السوق السائدة بشكل ظاهر أو تتجاوز المبالغ المعتمدة من خلال التفاوض.
- ارتفاع أسعار العروض عن المبالغ المعتمدة.

ثانياً: تعاد تكاليف وثائق المنافسة إلى أصحاب العروض إذا تم إلغاء المنافسة، في الحالات التالية:

- وجود أخطاء جوهرية في وثائق المنافسة.
- مخالفة إجراءات المنافسة لأحكام النظام أو اللائحة التنفيذية.
- إذا اقتضت المصلحة العامة إلغاء المنافسة.
- ارتكاب أي من المخالفات، الواردة في الفقرة (٣) من المادة (الحادية والخمسين) من النظام، وذلك لمن لا علاقة له بتلك المخالفات من المتنافسين.
- ارتفاع أسعار العروض عن المبالغ المعتمدة.

ثالثاً: لا تعاد تكاليف وثائق المنافسة إذا كان الإلغاء بعد فتح المظاريف إلا لمن تقدم بعرضه للمنافسة.

رابعاً: في حال تم تمديد تلقي العروض للمرة الثانية، وأبدى المشتري عدم رغبته في الاستمرار في المنافسة تعاد له تكاليف وثائق المنافسة.

خامساً: تكون صلاحية البت في هذه المنافسة وإلغاءها لرئيس الجهة الحكومية، وله التفويض في ذلك وفقاً لأحكام النظام واللوائح.

سادساً: تُلغى المنافسة في أي وقت قبل توقيع العقد في الحالات المنصوص عليها في النظام، وفي هذه الحالة؛ ترد لأصحاب العروض قيمة وثائق المنافسة والضمانات المقدمة وفقاً لأحكام النظام واللوائح.

٢٢ التضامن

أولاً: يجوز للمتنافسين التضامن فيما بينهم لتقديم العروض على أن تتوافر الشروط الآتية:

- أن يتم التضامن قبل تقديم العرض بموجب اتفاقية تضامن مبرمة بين أطراف التضامن ومصدقة من الغرفة التجارية أو من الجهات المخولة بالتوثيق ويجوز أن يقدم المتنافسون -المزعم تضامنهم- مع عرضهم كتاباً يتعهدون بموجبه بالدخول في اتفاقية التضامن إذا أشعروا بترسية المنافسة عليهم.
- أن يحدد في الاتفاقية أو كتاب التعهد قائد التضامن كممثل قانوني أمام الجهة الحكومية لاستكمال إجراءات التعاقد، وتوقيع العقد، ولأغراض المراسلات، والمخاطبات.
- أن يوضح في الاتفاقية أو كتاب التعهد الأعمال التي سيقوم بها كل طرف من أطراف التضامن.
- أن تنص اتفاقية التضامن أو كتاب التعهد على التزام ومسؤولية المتضامين مجتمعين أو منفردين عن تنفيذ كافة الأعمال المطروحة في المنافسة.

- ٥- أن يوقع العرض وجميع وثائقه ومستنداته من جميع أطراف التضامن.
 - ٦- تقدم اتفاقية التضامن مع العرض، وجميع وثائقه ومستنداته.
 - ٧- لا يجوز لأي طرف من أطراف التضامن التقدم للمنافسة بعرض منفرد أو التضامن مع منافس آخر.
 - ٨- لا يجوز تعديل اتفاقية التضامن بعد تقديمها إلا بموافقة الجهة الحكومية.
- ثانياً: يستبعد العرض المقدم من المتضامنين في حال انسحاب أحدهما أو إخلاله بشروط المنافسة أو أحكام النظام واللائحة التنفيذية، ما لم يكن المتضامن الآخر مؤهلاً للقيام بتلك الأعمال منفرداً بعد أخذ موافقته كتابياً.

٢٣ التعاقد من الباطن

- مع مراعاة ما ورد في المادة (الحادية والسبعين) من النظام، يشترط في التعاقد من الباطن ما يلي:
- أ. أن يقدم المتنافس مع عرضه قائمة بأسماء المتعاقدين من الباطن لاعتمادهم من قبل الجهة الحكومية.
 - ب. يجب أن تشمل العروض التي تتضمن متعاقدين من الباطن على الكميات الموكلة لهم وأسعارهم وفقاً لمتطلبات وشروط ومواصفات الكراسة والعقد المرفق.
 - ت. ألا يكون المتعاقد من الباطن من الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (٥) من هذه الكراسة، وأن يكون مرخصاً في الأعمال المتعاقد على تنفيذها من قبل المتعاقد الرئيس، أو أن يكون لديه مؤهلات كافية لتنفيذ الأعمال، ومصنفاً في المجال وبالدرجة المطلوبة إذا كانت الأعمال مما يشترط لها التصنيف، وأن يكون لديه المؤهلات والقدرات الكافية لتنفيذ تلك الأعمال.
 - ث. ألا تزيد نسبة الأعمال والمشتريات المسندة إلى المتعاقد من الباطن على (٣٠%) من قيمة العقد.
 - ج. يلتزم المتعاقد مع الجهة الحكومية بإعطاء الأولوية والأفضلية للمنتجات الوطنية -غير المدرجة ضمن القائمة الإلزامية- عند شراء ما يحتاجه من مواد أو أدوات وذلك بمنح المنتج الوطني تفضيلاً سعرياً بافتراس سعر المنتج الأجنبي أعلى بنسبة (١٠%) مما هو مذكور في وثائق العرض، كما يلتزم المتعاقد بتطبيق الأولوية والأفضلية في المنتجات الخاضعة للتفضيل السعري الإضافي -إن وجدت- كما يلتزم المتعاقد بذلك في عقود مع متعاقديه من الباطن.
 - ح. يكون المتعاقد الرئيس مسؤولاً أمام الجهة الحكومية عن الأعمال المتعاقد على تنفيذها بعقود الباطن وفقاً للشروط والمواصفات.
 - خ. لا يجوز للمتعاقد من الباطن القيام بالتعاقد مع أي متعاقد آخر من الباطن لتنفيذ الأعمال المتعاقد معه على تنفيذها.
 - د. يجب أن يقدم المتعاقد الرئيس إقراراً منه يسمح للجهة الحكومية أن تتولى صرف حقوق متعاقدي الباطن من مستحقات المتعاقد الرئيسي، في حال عدم قيامه أو تأخره بصرف حقوقهم عن الأجزاء التي قاموا بتنفيذها.
 - ذ. يجوز أن يتم التعاقد من الباطن لتنفيذ أعمال ومشتريات تزيد عن (٣٠%) من قيمة العقد وتقل عن (٥٠%) من قيمة العقد بشرط الحصول على موافقة مسبقة من هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية والجهة الحكومية وأن يتم إسناد تلك الأعمال والمشتريات إلى أكثر من متعاقد من الباطن يتم تأهيلهم لهذا الغرض.
 - ر. لا يجوز للمتنافس التعاقد من الباطن مع طرف آخر لتنفيذ أي عمل من الأعمال المرتبطة بهذه المنافسة دون الحصول على موافقة مكتوبة من الجهة الحكومية، وفقاً لأحكام النظام واللوائح.
 - ز. يكون المتنافس -في جميع الأحوال- هو المسؤول المباشر في مواجهة الجهة الحكومية عن تنفيذ العقد-المزمع إبرامه كنتيجة لهذه المنافسة- وفقاً لشروطه وأحكامه.

٢٤ التأهيل المسبق واللاحق

- أولاً: تقوم الجهة الحكومية بإجراء تأهيل للاحق للمتنافس الفائز في الحالات التي لم يتم إجراء تأهيل مسبق لها.
- ثانياً: مع مراعاة ما ورد في الفقرة (١/أ) من المادة (التاسعة عشرة) من اللائحة التنفيذية، يجب على الجهة الحكومية إجراء تأهيل للاحق لصاحب العرض الفائز في المنافسة الذي سبق تأهيله لها تأهيلاً مسبقاً، متى كانت المدة بين إجراء التأهيل المسبق والترسية تزيد على (سنة)؛ وذلك للتأكد من استمرار مؤهلاته.
- ثالثاً: عند عدم اجتياز المتنافس الفائز لمرحلة التأهيل اللاحق فيتم الانتقال للمتنافس الذي يليه في الترتيب وهكذا، وتلغى المنافسة إذا لم يجتزه جميع المتنافسين.

رابعاً: يجب على الجهة الحكومية في حال إجرائها تأهيل لاحق للمتنافس الفائز أن تستخدم ذات المعايير التي تم استخدامها في مرحلة التأهيل المسبق.
خامساً: في حال قامت الجهة الحكومية بتأهيل سابق لمنافس فيجوز لها عدم القيام بتأهيل ذلك المنافس في الأعمال والمشتريات المشابهة شريطة ألا يكون قد مضى أكثر من عام على التأهيل السابق.
سادساً: معايير التأهيل مرفقة في ملحق رقم (١).
سابعاً: على الجهة الحكومية إجراء تأهيل مسبق أو لاحق لتأمين السلع والخدمات من الشريك الخاص وفق أسلوب المشاركة في الدخل وفقاً لأحكام النظام واللوائح.

٢٥ إلزامية العرض

لا يجوز تفسير طلب تقديم العروض والاشتراك في هذه المنافسة وتقديم العروض بأي شكل من الأشكال على أنه التزام تعاقدي أو قانوني من طرف الجهة الحكومية طالبة العروض.

٢٦ الموافقة على الشروط

يعتبر المنافس موافقاً على كافة شروط ومواصفات وأحكام المنافسة من خلال مشاركته في عملية تقديم العروض، ويستبعد العرض المخالف لذلك إلا في الحالات التي تكون المخالفة شكلية وغير مؤثرة.

٢٧ الحد الأدنى لنسبة الجهة الحكومية من المشاركة في الدخل

يكون الحد الأدنى لنسبة الجهة الحكومية من المشاركة في الدخل المبنية على هذه المنافسة هي ٣٠٪ + رسوم امتياز سنوية ثابتة.

٢٨ الدراسة المقارنة لخيارات طرح المشروع

قامت الجهة الحكومية بالدراسة المقارنة لخيارات طرح المشروع المعدة لاختبار القيمة مقابل المال المقترحة و افتراضات القدرة الفنية والمالية على تنفيذ العقد: وذلك للتحقق مما يلي:

- أ- مدى إمكانية تحقيق القيمة مقابل المال من خلال المشاركة في الدخل.
- ب- ما إذا كان العرض الأفضل يؤدي إلى أفضل قيمة مقابل المال عند مقارنته بباقي العروض وبالدراسة المقارنة لخيارات طرح هذا المشروع.

٢٩ تحصيل الإيرادات

يكون تحصيل الإيرادات الناتجة وفقاً لأحكام نظام إيرادات الدولة، وفقاً لما يلي:

- ١- تقدر رسوم الامتياز السنوية الثابتة للهيئة مبلغ قدره (سبعمائة وخمسون ألف ريال) شاملاً ضريبة القيمة المضافة، مع مراعاة إضافة تكاليف الخدمات العامة .
- ٢- يلتزم المستثمر بسداد رسوم الامتياز الثابتة سنوياً عند بداية كل سنة تعاقدية، وذلك بحد أقصى (١٠) أيام من بداية السنة التعاقدية، وفي حالة عدم التزام المستثمر بالسداد خلال المدة المحددة يتم تنفيذ ما ورد بنظام إيرادات الدولة ولائحته التنفيذية،
- ٣- نسبة الحد الأدنى للهيئة من المشاركة في الدخل يجب ألا تقل عن (٣٠٪) من إجمالي الإيرادات + رسوم امتياز سنوية .
- ٤- يلتزم المستثمر بتسديد كامل قيمة النسبة المئوية للعائد السنوي للهيئة من دخل المشروع في تواريخها المستحقة وفقاً لهذه الكراسة وملحقاتها.

القسم الثالث: إعداد العروض

٣٠ لغة العرض

يجب أن تقدم العروض باللغة العربية مع إمكانية تقديم بعض الوثائق أو جزء من العرض بلغة أخرى إلى جانب اللغة العربية. وفي حال وجد تعارض بين النص العربي والنص الأجنبي للعروض فإنه يؤخذ بالنص الوارد باللغة العربية.

٣١ العملة المعتمدة

تعتبر العملة السعودية (الريال السعودي) العملة المعتمدة بكافة التعاملات المتعلقة بالمنافسة ويتم الصرف طبقاً للأنظمة واللوائح المالية المتبعة في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

٣٢ صلاحية العروض

يجب أن تكون مدة سريان العروض في هذه المنافسة (٩٠) تسعين يوماً من التاريخ المحدد لفتح العروض.

٣٣ تكلفة إعداد العروض

يتحمل المتنافسون جميع التكاليف المرتبطة بالمنافسة، ولا تتحمل الجهة الحكومية أي مسؤولية لتغطية تكاليف المتنافسين في إعداد العروض، والتي تتضمن تلك التكاليف التي يتكبدها المتنافسون للقيام بالعناية الواجبة، والتكاليف المتعلقة بتقديم أي معلومات إضافية للجهة، بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بأي مفاوضات مع الجهة الحكومية. كما يجب على المتنافسين تزويد الجهة الحكومية بأي توضيحات مطلوبة طوال مدة المنافسة، دون إلزام الجهة الحكومية بتغطية التكاليف المرتبطة بذلك.

٣٤ الإخطارات والمراسلات

تعد البوابة الإلكترونية أو الوسيلة البديلة هي الوسيلة المعتمدة لكافة الإخطارات والمراسلات المتعلقة بالمنافسة، وفي حال تعذر ذلك فيتم التواصل مع ممثل الجهة الحكومية المذكور في الفقرة (٨) من هذه الكراسة.

٣٥ ضمان المعلومات

يلتزم مقدم العرض باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتحقق من دقة المعلومات المتعلقة بالمنافسة ليتسنى له تقديم عرض متوافق مع جميع الشروط والمواصفات المطلوبة مع الأخذ بالاعتبار جميع الأحكام التعاقدية، كما يجب على جميع المتنافسين الإلمام بجميع الأنظمة والقرارات ذات العلاقة بنطاق عمل المنافسة ومراعاة ذلك عند تحديد الأسعار.

٣٦ الأسئلة والاستفسارات

يمكن للمتنافسين في حال وجود أي استفسارات عن المنافسة، أن يرسلوا استفساراتهم عن طريق البوابة الإلكترونية أو الوسيلة البديلة خلال (١٠) أيام من تاريخ طرح المنافسة. وتلتزم الجهة الحكومية بالرد على استفسارات المتنافسين عن طريق البوابة الإلكترونية أو الوسيلة البديلة خلال مدة لا تتجاوز (١٥) أيام من ذلك التاريخ، وفي حال تعذر ذلك فعلى الجهة الحكومية الرد عن طريق البريد الرسمي للجهة (A.morjan@gph.gov.sa). وعلى الجهة الحكومية جمع كافة الاستفسارات المقدمة من المتنافسين والإجابة عليها ومشاركتها مع جميع المتنافسين دون الكشف عن هوية المتنافس مقدم الاستفسار عن طريق البوابة الإلكترونية أو الوسيلة البديلة. كما يمكن للجهة الحكومية تنظيم ورشة عمل لمناقشة كافة الاستفسارات المقدمة والإجابة عليها.

٣٧ حصول المتنافسين على كافة المعلومات الضرورية وزيارة موقع الأعمال

على صاحب العرض المتقدم لتنفيذ الأعمال والمشتريات أن يتحرى قبل تقديم عرضه عن طبيعة الأعمال المتقدم لها، والظروف المصاحبة للتنفيذ، ومعرفة بياناتها وتفصيلاتها على وجه الدقة، وما يمكن أن يؤثر في فئات عرضه ومخاطر التزاماته، وعليه بشكل عام أن يسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية واللازمة لتنفيذ عطائه، وأن يقوم بفحص موقع الأعمال ومعاينته وكذلك الأماكن المحيطة به.

٣٨ وثائق العرض الفني

يشمل العرض الفني المتطلبات التالية:

- أ- الهيكل التنظيمي للشركة المتقدمة.
- ب- خطة إدارة المشروع: (خطة إدارة المخاطر بالمشروع (Risk Management). • خطة إدارة الجودة بالمشروع (Quality Assurance). • خطة إدارة الاتصالات وإشراك المعنيين. • الجدول الزمني للمشروع (Schedule Management). • خطة إدارة التغيير ونقل المعرفة في المشروع (Change Management & Knowledge Transfer Plan). • خطة التسيير والموارد (Mobilization & Resources Plan). • آلية تنظيم وثائق المشروع (Document Management). • خطة حوكمة المشروع وآلية التصعيد (Escalation Matrix)).
- ت- الخبرات السابقة في نفس المجال.
- ث- تعبئة معايير تقييم العروض المذكور بالبند رقم (٥٤) معايير تقييم العروض.
- ج- القدرات والخبرات لفريق العمل.
- ح- العدد والمعدات المتوفرة لدى المنافس.
- خ- استراتيجية التشغيل (بشكل مبدئي كفهم عام للمشروع) وتشمل (نموذج العمل، الهيكل الوظيفية للكادر التشغيلي، الجوانب الثقافية والعلمية، إجراءات الحجز... الخ)

٣٩ وثائق العرض المالي

يشمل العرض المالي المتطلبات التالية:

- أ. الضمان الابتدائي.
- ب. معادلة المشاركة في الدخل بما يتواءم مع البنود ٢٧-٢٩. والبند ٥٦
- ج. رسوم الامتياز (كما هو موضح في بند ٢٩)
- د. خطة مالية متكاملة لكامل سنوات المشروع
- هـ. آلية تحصيل الإيرادات

٤٠ كتابة الأسعار

- أ. يجب على المنافس تقديم سعره وفقاً للشروط والمواصفات وجداول الكميات المعتمدة، وألا يقوم بإجراء أي تعديل أو إبداء أي تحفظ عليها، كما يجب ألا يقوم بشطب أي بند من بنود المنافسة أو مواصفاتها، وسيتم استبعاد العرض المخالف لذلك.
- ب. تدوين أسعار العرض الإفرادية والإجمالية في جداول الكميات رقماً وكتابة بالعملة المحلية، ما لم ينص على تقديمها بعملة أخرى.
- ج. لا يجوز لمقدم العرض التعديل أو المحو أو الطمس على قائمة الأسعار، ويجب إعادة تدوين أي تصحيح يجريه صاحب العرض عليها رقماً وكتابة والتوقيع عليه.
- د. يجوز استبعاد العرض إذا بلغت فئات الأسعار التي جرى عليها التعديل أو المحو أو الطمس أكثر من (١٠٪) من قائمة الأسعار، أو من القيمة الإجمالية للعرض.
- هـ. لا يجوز لمقدم العرض ترك أي بند من بنود المنافسة دون تسعيره.

٤١ جدول الدفعات

يقدم المنافس جدولاً للدفعات يحدد فيه قيمة الدفعات المطلوبة ونسبتها من قيمة العرض ومرحلة استحقاقها. ويجوز للجهة الحكومية مراجعة جدول الدفعات وتعديله أو طلب تعديله وفق ما تراه مناسباً.

٤٢ الضرائب والرسوم

يجب أن تشمل جميع الأسعار المقدمة من قبل المنافس كافة التكاليف من ضرائب ورسوم وغيرها من المصاريف، ولا تتحمل الجهة الحكومية أي مصاريف إضافية لم يتم ذكرها في عرض الأسعار.

٤٣ الأحكام العامة للضمانات

يجب على المتنافس عند تقديم الضمانات مراعاة الشروط التالية:

- أ. يجوز أن يقدم الضمان من بنوك عدة، على أن يلتزم بموجبه كل بنك بأداء نسبة محددة من قيمة الضمان المقدم بما يتساوى في قيمته الإجمالية مع الضمان المطلوب كحدٍ أدنى.
- ب. إذا قُدّم الضمان من بنك أجنبي بوساطة أحد البنوك المحلية، يجب على البنك المحلي الالتزام بشروط وقواعد الضمانات البنكية المحددة في النظام واللائحة التنفيذية.
- ج. يكون الضمان واجباً ومستحق الدفع عند أول طلب من جانب الجهة الحكومية، دون حاجة إلى حكم قضائي أو قرار من هيئة تحكيم.
- د. يجب أن يكون الضمان غير مشروط، وغير قابل للإلغاء، وأن تكون قيمته خالية من أية حسومات تتعلق بالضرائب، أو الرسوم، أو النفقات الأخرى.
- هـ. يجوز استبدال الضمانات البنكية من بنك لآخر، على ألا يفرج عن الضمان إلا بعد الحصول على الضمان البديل.
- و. يجوز للجهة الحكومية قبول الضمانات البنكية الصادرة من فروع البنوك الأجنبية المرخصة في المملكة.

٤٤ الضمان الابتدائي

أولاً: على المتنافس تقديم الضمان الابتدائي بنسبة (٢٪) اثنان بالمائة من صافي القيمة الحالية للعقد ويقصد بها: صافي الدخل المتوقع طوال مدة العقد، مخصوماً منه قيمة الالتزامات المالية المباشرة المترتبة على الدولة بناءً على العقد إن وجدت (مع مراعاة الأحكام العامة للضمانات أعلاه ووفقاً للشروط التالية:

- أ. لا يجوز قبول العرض الذي يقدم بدون ضمان ابتدائي، ويجب على الجهة الحكومية قبول الضمان الناقص متى كانت نسبة النقص لا تتجاوز (١٠٪) من قيمة الضمان المطلوب، وفي هذه الحالة، على لجنة فحص العروض -قبل التوصية بالترسية على مقدم الضمان الناقص- أن تطلب منه استكمال النقص في الضمان خلال مدة تحددها اللجنة لا تزيد عن (عشرة) أيام عمل، وإلا أعد منسحباً ولا يعاد إليه الضمان الابتدائي.
- ب. يُقدم أصل خطاب الضمان الابتدائي مع العرض، على أن يكون الضمان الابتدائي ساري المفعول مدة لا تقل عن (٩٠) تسعين يوماً من التاريخ المحدد لفتح العروض، وفي حال كان الضمان ناقص المدة بما لا يتجاوز (ثلاثين) يوماً، تعين على لجنة فحص العروض -قبل التوصية بالترسية على مقدم الضمان الناقص- أن تطلب منه استكمال النقص في الضمان خلال مدة تحددها لجنة فحص العروض، وإلا يعد منسحباً ولا يعاد إليه الضمان الابتدائي، ولا يعد اليوم واليومين نقصاً في مدة الضمان.
- ج. تقوم الجهة الحكومية بطلب تمديد الضمان الابتدائي لمن رست عليه الأعمال متى كان تاريخ انتهاء سريانه قبل تقديم الضمان النهائي.
- د. ترد الضمانات الابتدائية إلى أصحاب العروض التي لم يتم الترسية عليها بعد البت في الترسية، وكذلك في حال إلغاء المنافسة، أو بعد انتهاء الوقت المحدد لسريان العروض ما لم يبد صاحب العرض رغبته في الاستمرار في الارتباط بعرضه وفقاً لأحكام النظام واللائحة التنفيذية.
- هـ. وبخلاف ما ورد أعلاه وفيما لم يرد فيه نص يقتضي مصادرة الضمان الابتدائي، ترد الضمانات الابتدائية لأصحابها ويجوز للجهة الحكومية بناءً على تقديرها أو بطلب من أصحاب العروض الإفراج عن ضماناتهم الابتدائية قبل البت في الترسية، إذا تبين بعد فتح المظاريف وانكشاف الأسعار أن أسعار تلك العروض مرتفعة، أو مخالفة للشروط والمواصفات، بما يحول دون الترسية على أي منها.
- و. في حال تقديم العرض في ملفين إلكترونيين، يقدم الضمان الابتدائي في ملف العرض المالي.

ثانياً: يستثنى من تقديم الضمان الابتدائي وفقاً للحالات التالية:

- أ. الشراء المباشر.
- ب. المسابقة.
- ج. تعاقدات الجهات الحكومية فيما بينها، بشرط أن تنفذ الأعمال وتؤمن المشتريات بنفسها.
- د. التعاقد مع مؤسسة أو جمعية أهلية أو كيان غير هادف إلى الربح، بشرط أن تتولى بنفسها القيام بما تم التعاقد عليه.
- هـ. التعاقد مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية.

٤٥ مصادرة الضمانات

أولاً: على الجهة الحكومية عند توافر أسباب مصادرة الضمان الابتدائي، العرض على لجنة فحص العروض أو لجنة فحص عروض الشراء المباشر بحسب الحال؛ لدراسة الحالة وتقديم توصية مسببة إلى صاحب الصلاحية في الترسية، مع الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على المصادرة ومدة سريان الضمان. ويجوز للجهة طلب تمديد الضمان مدة معقولة إذا كانت إجراءات اتخاذ قرار المصادرة تتطلب ذلك.

ثانياً: لا يجوز مصادرة الضمان إلا للأسباب التي تم تقديم الضمان لأجلها، ويكون طلب المصادرة مقتصرأً على الضمان الخاص بالعملية التي أخل المتعاقد فيها بالتزاماته، ولا يمتد إلى مصادرة الضمانات الخاصة بالعمليات الأخرى سواء كانت لدى جهة واحدة أو عدة جهات. ثالثاً: عند مصادرة الضمان الابتدائي في المنافسات المجزأة، تقتصر المصادرة على جزء من قيمة الضمان منسوبة إلى قيمة الأعمال التي تمت ترسيبها على المتعاقد. رابعاً: إذا قررت الجهة الحكومية مصادرة الضمان، فتطلب مصادرته من البنك مصدر الضمان مباشرة وباستخدام عبارة "مصادرة الضمان" بشكل صريح، وعلى البنك الاستجابة لطلب المصادرة فوراً.

٤٦ العروض البديلة

لا تقبل الجهة العروض البديلة في هذه المنافسة.

٤٧ متطلبات تنسيق العروض

- أ- يجب أن يقدم العرض مطبوعاً من نسختين باللغة العربية (أحدهما نسخة أصلية) وترقم كل منهما على التوالي في أعلى الغلاف الخارجي الأمامي من (١-٢) لأغراض التعريف (مع ترقيم النسخة الأصلية "١").
- ب- يجب تقديم أوراق العرض الفني داخل مظروف او طرد مختوم بالشمع الأحمر مكتوب عليه بوضوح "عرض فني لتطوير وتشغيل معرض عمارة الحرمين الشريفين" كما يجب على المزاد تضمين عرضه مستندات المزايدة بعد توقيعها وختمها من قبله.
- ج - يجب ربط كل نسخة من العرض (أو كل مجلد إذا كان العرض يتكون من أكثر من مجلد واحد) وتأمينها تماماً أو تضمينها في كتيب مغلف بطريقة مناسبة على أن يبين العنوان بوضوح في غلافه الأمامي
- د- يسلم العرض المالي داخل مظروف او طرد مختوم بالشمع الأحمر مكتوب عليه "العرض المالي عرض فني لتطوير وتشغيل معرض عمارة الحرمين الشريفين" مرفقاً به أصل الضمان البنكي.

القسم الرابع: تقديم العروض

٤٨ آلية تقديم العروض

أولاً يقوم المتنافس بتقديم عرضه في الموعد المحدد من خلال البوابة الإلكترونية أو الوسيلة البديلة. وفي حال تعطل البوابة الإلكترونية أو الوسيلة البديلة لمدة تزيد على ثلاثة أيام فيجوز تقديم العروض بشكل ورقي لممثل الجهة الحكومية في الوقت والمكان المحددين ويتم تقديم العروض على النحو الآتي:

- أ. تقدم العروض في مطروفين أو ملفين في ومالي.
- ب. يقدم العرض إلكترونياً بعد أن يدخل المتنافس البيانات المطلوبة في وثائق المنافسة عبر البوابة الإلكترونية.
- ج. يقدم العرض - وكافة مرفقاته - بموجب خطاب رسمي يوقع من مقدمه أو ممن يملك حق التمثيل النظامي.
- د. تقدم مع العرض الوثائق المذكورة في الفقرة ٦ و٣٧ و٣٨ من هذه الكراسة.
- هـ. في حال تعذر تقديم العروض من خلال البوابة الإلكترونية لأسباب فنية، يتم تقديمها في مظاريف مختومة بواسطة البريد الرسمي، أو تسليمها للجهة الحكومية في المكان المحدد لاستقبال العروض، مع أخذ إيصال يبين فيه تاريخ وساعة التسليم، وعلى الجهة الحكومية رفع العروض التي تقدم ورقياً على البوابة لحفظها في سجلاتها، وذلك بعد فتحها من قبل لجنة فتح العروض.
- و. تعلن أسماء المتنافسين الذين تقدموا بعروضهم في البوابة، وذلك بعد انتهاء موعد تقديم العروض وفتحها، فإذا تعذر إعلانها في البوابة، ترسل النتائج للمتقدمين في المنافسة على البريد الرسمي للمتقدمين.

٤٩ تسليم العروض المتأخرة

لا يعتد بأي عرض يصل إلى الجهة الحكومية بعد انتهاء المدة المحددة لتقديم العروض أو يقدم بوسيلة مخالفة، كما يتحمل المتنافس مسؤولية تعذر وصول العرض أو العطل الذي يلحق بالمجلدات والملفات التي تحوي عرضه وتبعات تقدير كفاية الوقت اللازم لتقديم عرضه ووصوله.

٥٠ تمديد فترة تلقي العروض وتأجيل فتحها

أولاً: إذا لم تتمكن الجهة الحكومية من البت في الترسية خلال مدة سريان العروض، تعد لجنة فحص العروض محضراً توضح فيه أسباب ومبررات التأخير في البت بالترسية، وتُشعر الجهة الحكومية أصحاب العروض برغبتها في تمديد سريان عروضهم لمدة لا تزيد عن (تسعين) يوم أخرى. ثانياً: على من يوافق من أصحاب العروض على التمديد، أن يمدد ضماناته وأن يبلغ الجهة الحكومية بذلك خلال (أسبوعين) من تاريخ الإشعار بطلب التمديد. ومن لم يتقدم خلال هذه المدة، عُذ غير موافق على تمديد عرضه، ويعاد له ضمانه الابتدائي في هذه الحالة. ثالثاً: إذا مضت المدد المشار إليها في هذه المادة، لا يجوز للجهة الحكومية تمديد سريان العروض إلا بعد موافقة وزارة المالية بناءً على أسباب مبررة، وإلا تلغ المنافسة.

٥١ الانسحاب

يجوز للمتنافس أن يسحب عرضه قبل الموعد النهائي المحدد لتسليم العروض، وعلى الجهة الحكومية أن ترد له ضمانه الابتدائي. أما إذا قرر الانسحاب بعد الموعد المحدد لتسليم العروض، فيصادر الضمان الابتدائي. وإذا كان المتنافس من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يتوجب عليه عند الانسحاب دفع غرامة مالية للجهة الحكومية تساوي قيمة الضمان الابتدائي. وفي حال مرور (٦٠) ستين يوماً من تاريخ سحب عرضه دون أن يدفع الغرامة المالية المقررة، يعاقب بمنعه من التعامل مع الجهات الحكومية لمدة سنة من تاريخ استحقاق الغرامة.

٥٢ فتح العروض

مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة (الرابعة والأربعين) من النظام، تلتزم لجنة فتح العروض بالآتي:
أولاً: تفتح العروض فور انتهاء المدة المحددة لتلقيها، وفي العروض التي تتضمن ملفين إلكترونيين، تفتح اللجنة الملف الفني فقط بحضور من يرغب من أصحاب العروض.
ثانياً: في حال تقديم العرض في ملفين إلكترونيين، تحال العروض الفنية بعد فتحها، والعروض المالية قبل فتحها، ومحضر اللجنة إلى لجنة فحص العروض.
ثالثاً: إذا لم تتمكن لجنة فتح العروض من القيام بعملها لأسباب مبررة، يؤجل موعد فتح العروض المدة اللازمة والضرورية - بعد موافقة رئيس الجهة الحكومية أو من يفوضه-، ويحدد له موعد آخر يُبلغ به المتقدمون للمنافسة. ولا يجوز في هذه الحالة قبول عروض جديدة أثناء فترة التأجيل.

رابعاً: في حال تقديم العرض في ملف إلكتروني واحد فتعلن لجنة فتح العروض اسم مقدم العرض وسعره الإجمالي وما ورد عليه من زيادة أو تخفيض في خطاب العرض الأصلي وكذلك ما إذا قدم جميع الوثائق المطلوبة والضمان الابتدائي وقيمته، وفي حال تقديم العرض في ملفين إلكترونيين فتعلن لجنة فتح العروض اسم مقدم العرض فقط.

خامساً: لا يجوز للجنة فتح العروض أن تستبعد أي عرض أو أن تطلب من أصحاب العروض تصحيح الأخطاء أو تلافي الملاحظات الواردة في عروضهم، وعليها الامتناع عن استلام أي عروض، أو مظاريف، أو خطابات، أو عينات يقدمها لها أصحاب العروض أثناء جلسة فتح العروض.

#	المؤشر	التعريف المختصر	القياس والتحقق	المستهدف الشهري	عتبة الإنذار	عتبة الإخفاق	الجزء/التصعيد المقترح	الوزن %
١	رضا العملاء والزوار	قياس مستوى رضا الزوار عن الخدمات المقدمة في المعرض (النظافة، التفاعل، التنظيم، جودة العرض)	استبيانات رضا الزوار + ملاحظات الزوار + نظام الشكاوى	$\geq 90\%$	$85\% - 89\%$	$< 85\%$	ملاحظات وتصحيح فوري + تحليل أسباب الانخفاض + خطة تحسين	١٥
٢	جاهزية الأنظمة	نسبة زمن التوافر للجهيزات والأنظمة التفاعلية	مراقبة حيّة + تقارير نظام إدارة الصيانة	$\geq 99.5\%$	99.0%	$< 98.5\%$	ملاحظات وتصحيح فوري + تحليل أسباب الانخفاض + خطة تحسين	١٥
٣	متوسط زمن إصلاح الأعطال الحرجة	الوقت من فتح البلاغ حتى استعادة الخدمة المقبولة	سجلات البلاغات وأوقات الإغلاق	≤ 30 دقيقة	اقتراب المتوسط من 30 دقيقة	> 30 دقيقة أو تجاوزان متتاليان	تحليل سبب جذري خلال ٤٨ ساعة	١٥
٤	زمن انتظار الدخول	زمن الانتظار عند المئين 95٪ لكل يوم تشغيل	عدادات البوابات وتقارير الدخول	≤ 8 دقائق	≥ 6 دقائق	> 8 دقائق	تعزيز موارد فوري	١٥
٥	الالتزام بتفتيش دورات المياه	نسبة تنفيذ جداول التفتيش والتنظيف المعتمدة	قوائم تحقق مختومة زمنيًا + جولات مفاجئة	$\geq 95\%$	$90 - 95\%$	$< 90\%$	إعادة خدمة	١٥
٦	إغلاق الشكاوى	نسبة الشكاوى المغلقة خلال ٤٨ ساعة	نظام الشكاوى وسجل الأوقات	$\geq 95\%$	$90 - 95\%$	$< 90\%$	تصعيد لمسؤول الخدمة	١٠
٧	السلامة والتجارب العملية	صفر حوادث جسيمة شهريًا + تمرين إخلاء ربع سنوي بحضور $\leq 90\%$	سجلات السلامة وتقارير التمرين	100% التزام	ملاحظة سلامة حرجة غير مغلقة خلال ٧٢ ساعة	حادث جسيم أو عدم تنفيذ التمرين	إنذار تعاقدي وخطة تصحيح إلزامية	١٥

قواعد الحساب والتصعيد:

البند	الصياغة المعتمدة
حماية الجودة	إذا انخفض الإجمالي لثلاثة أشهر متتالية عن 85٪؛ تُفرض خطة إنعاش ملزمة أو يُستبدل مدير الموقع.
التحقق المستقل	زيارات تفتيش فجائية من الجهة، وتدقيق عيني على بيانات العدادات وسجلات نظام إدارة الصيانة والشكاوى.

٦٨ إجمالي الغرامات

دون الإخلال بحق الجهة الحكومية في أي تعويض عن أي أضرار أو خسائر، لا يتجاوز إجمالي غرامات التقصير أو التأخير وغرامات مخالفة أحكام لائحة تفضيل المحتوى المحلي التي يجوز أن تفرضها الجهة الحكومية بموجب العقد عن [٢٠٪] من القيمة الإجمالية للعقد.

٦٩ التأمين

١. يتحمل المتعاقد وحده مسؤولية تأمين جميع وسائل الحماية المالية اللازمة ضد المخاطر التي يتعرض لها وذلك من خلال تأمين جميع موظفيه وزوار المعرض ومعداته وآلاته وأصول المعرض الأخرى - على سبيل المثال لا الحصر - القطع الأثرية النادرة ضد الحوادث والحريق والسرقة والمخاطر والأخطار وكذلك المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن إجراءات المتعاقد للأطراف الثالثة. يجب على المتعاقد بشكل عام الحصول على وثائق التأمين والحفاظة عليها لجميع آلاته الثابتة والمحمولة، بما في ذلك الموظفين والمعدات والآلات. وبالتالي، يجب أن تكون وثائق التأمين سارية المفعول طوال فترة العقد بأكملها. ولن تكون الجهة الحكومية مسؤولة عن أي أضرار أو خسائر أو سرقات لأي ممتلكات أو سلع أو لوازم أو معدات أو أدوات أو منشآت أو أجزاء من الممتلكات أو الأصول الأخرى للمتعاقد أو ممتلكاته أو تتحمل المسؤولية عن أي ضرر أو أذى أو يؤثر على عمال المتعاقد، ولن تشارك المتعاقد أي مسؤولية لتغطية الخسائر التي تلحق بالغير نتيجة للإجراءات التي يقوم بها المتعاقد.

٢. يلتزم المتنافس بتوفير تغطية تأمينية شاملة وكافية طوال مدة العقد، بما في ذلك أي مدد تمديد، وذلك لتغطية جميع المخاطر المالية والتشغيلية والقانونية المرتبطة بتشغيل المنصات الرقمية المشمولة في المنافسة.

٣. تشمل التغطية التأمينية - كحد أدنى - المخاطر والالتزامات الآتية:

أ. الهجمات السيبرانية وما يترتب عليها من أضرار أو مطالبات أو تعويضات.

ب. انقطاع الخدمة أو تعطيلها، وما قد ينشأ عنه من دعاوى أو مطالبات تعويض.

ج. اختراق البيانات أو تسريبها، وما يرافقه ذلك من تعويضات أو التزامات نظامية.

د. التكاليف الإعلامية أو المهنية اللازمة لمعالجة الأثر السلبي على السمعة.

هـ. انتحال الهوية الرقمية وسرقة أو إساءة استخدام حسابات المستخدمين.

و. المسؤولية المهنية الناتجة عن تشغيل أو إدارة المنصات الرقمية. خ. مسؤولية المديرين التنفيذيين والموظفين المرتبطين بتشغيل المنصات.

٤. يجب أن تكون وثائق التأمين صادرة من شركة تأمين مرخصة من قبل الجهة المختصة في المملكة العربية السعودية، وأن يتم تحديد حدود ونطاق التغطية التأمينية استناداً إلى تقييم المخاطر الفعلية للمنصات الرقمية المشمولة في المنافسة، وبما يتناسب مع طبيعة الخدمات المقدمة وحجم الإيرادات والمخاطر المرتبطة بها.

٥. يُشترط أن يتم تأكيد كفاية التغطيات التأمينية وحدودها من خلال مختصين مرخصين، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: خبراء التأمين، وسطاء التأمين، أو مستشاري التأمين، وذلك وفقاً لعرض الأسعار المقدم وبناءً على المخاطر المحددة.

٦. يلتزم الشريك الخاص بتقديم نسخ سارية المفعول من وثائق التأمين إلى الجهة الحكومية قبل بدء تشغيل المنصات الرقمية المشمولة في المنافسة، وعلى أن تبقى هذه الوثائق سارية دون انقطاع طوال مدة العقد، وبعد أي إخلال بذلك إخلالاً جوهرياً بأحكام العقد.

٧. لا يخل التزام الشريك الخاص بالحصول على التغطية التأمينية بأي حال من الأحوال بمسؤوليته التعاقدية أو النظامية تجاه الجهة الحكومية أو المستفيدين، ولا يعفيه من أي التزامات أو تعويضات قد تنشأ عن تنفيذ العقد.

سادساً: المتجر التذكاري (الهدايا والمطبوعات):

- إنشاء متجر متخصص ضمن المعرض.
- توفير هدايا تذكارية مرتبطة بروح الحرمين الشريفين يتم اعتمادها بموجب موافقة خطية من الهيئة.
- تصميم منتجات حصريّة للمعرض تحمل الهوية البصرية الرسمية. • توفير نظام بيع إلكتروني موازٍ - متجر إلكتروني - لخدمة الزوار عن بعد.
- إدارة المخزون والتسعير وفق معايير تجارية عادلة مع التقيد باعتماد استراتيجية تسعير محافظة تضمن تموضع الأسعار عند الحد الأدنى المقبول مقارنةً بالمتاحف المجاورة، وفقاً لدراسة المقارنة المرجعية.

سابعاً: شروط دراسة كل مرحله:

- توضح الجداول التالية المتطلبات الفنية التي يتعين على مقدمي العروض تغطيتها ضمن العرض الفني المقدم. وتُعد هذه المتطلبات أساس التقييم الفني الذي ستعتمده لجنة التقييم عند فحص العروض المقدمة. وسيتم تقييم كل متطلب ليس فقط من حيث استيفائه شكلياً، وإنما أيضاً من حيث جودة المحتوى المقدم ومدى ملاءمته لطبيعة المشروع وأهدافه. وتعتمد لجنة التقييم في مراجعة كل متطلب على مجموعة من المعايير العامة، من أبرزها:
- الوضوح: وضوح الفكرة والمنهجية وسهولة فهم العرض.
 - الاكتمال: تغطية جميع عناصر المتطلب دون نقص.
 - الجودة الفنية: مستوى الاحترافية ودقة المعالجة الفنية.
 - الإبداع: تقديم أفكار أو حلول مبتكرة تضيف قيمة للمشروع.
 - الملاءمة: توافق المقترحات مع طبيعة المشروع وأهدافه.
 - القابلية للتنفيذ: واقعية الحلول وإمكانية تطبيقها عملياً.
 - القيمة المضافة: ما يقدمه العرض من قيمة تتجاوز الحد الأدنى للمتطلبات.
- ويحق للجنة التقييم تخفيض التقييم الفني أو استبعاد العرض في حال عدم استيفاء أي متطلب إلزامي، أو في حال تقديم محتوى ضعيف الجودة، حتى وإن تم استيفاء المتطلب شكلياً.

١. الحوكمة ونطاق المشروع Governance & Scope :

الرقم	المتطلب	الوصف	معايير التقييم
١	فهم النطاق والافتراضات والقيود	تقديم فهم موثق لنطاق المشروع وحدود المسؤوليات والافتراضات الأساسية والقيود: تشريعية/موقع/تشغيل، مع توضيح البنود داخل/خارج النطاق	وضوح النطاق: منطق الافتراضات: تحديد الفجوات والتحفيزات: قابلية تحويل القيود إلى قرارات: تصميم/تشغيل
٢	خطة إدارة المشروع والحوكمة	منهجية إدارة تشمل: WBS، جدول زمني تفصيلي، RACI، إدارة مخاطر، إدارة تغيير، وتواتر التقارير والاجتماعات ومسار التصعيد	نضج المنهجية: واقعية الجدول: جودة إدارة المخاطر والتغيير: وضوح الأدوار والمسؤوليات
٣	خطة الامتثال والتراخيص	حصر الاشتراطات والتراخيص ذات العلاقة، ومسار الحصول عليها، ونقاط تدقيق إلزامية ضمن خطة التنفيذ	اكتمال قائمة المتطلبات: واقعية المسار الزمني: وجود نقاط تحقق قابلة للتدقيق والاعتماد

الرقم	المتطلب	الوصف	معايير التقييم
٢	حوكمة الإيرادات والتحصيل والتقارير	آليات مطابقة Ticketing/POS ، سياسات مدفوعات، تدقيق إيرادات، وتقارير مشاركة دخل دورية بقوالب محددة	قابلية التدقيق؛ تقليل مخاطر التسرب؛ اكتمال التقارير ومؤشراتها
٣	ضمانات الأداء والالتزامات	ضمانات مثل سندات أداء/حد أدنى مضمون إن طلب وجزاءات/حوافز مرتبطة بمستوى الخدمة والإيراد	اتزان الضمانات؛ وضوح ارتباطها بـKPIs ؛ قابلية التطبيق قانونيًا
٤	إطار KPIs/SLAs وربطها بالحوافز/الجزاءات	KPIs تشمل: رضا، زمن انتظار، توفر الأنظمة، نمو الإيراد، تكلفة لكل زائر، سلامة، وجودة محتوى	شمولية المؤشرات؛ قابليتها للقياس؛ آليات جمع بيانات والتحقق
٥	متطلبات التسليم النهائي BOT/Handback إن	معايير حالة الأصول عند نهاية العقد، توثيق الصيانة، نقل معرفة، تدريب، ومخزون قطع غيار	وضوح المعايير؛ قابلية التفتيش؛ تقليل مخاطر تسليم متدهور

١٠. الأدلة والاعتمادات ضمن العرض Bid Evidence

الرقم	المتطلب	الوصف	معايير التقييم
١	خبرة مثبتة في متاحف/وجهات مماثلة	قائمة مشاريع مماثلة مع دور المتقدم، نطاقه، نتائج رقمية حضور/إيراد/رضا وأدلة مرجعية	صلة الخبرة؛ جودة الأدلة؛ أثر النتائج؛ وضوح دور المتقدم
٢	فريق العمل والتفرغ	هيكل فريق المشروع + CVs + نسبة تفرغ + خبرات متحفية/تجارية/تقنية مع توزيع مسؤوليات واضح	ملاءمة الخبرة؛ توافر الموارد؛ وضوح الأدوار والتفرغ
٣	خطة التنفيذ والجدول	خطة مراحل بمخرجات واعتمادات ونقاط تسليم، وتشغيل تجريبي، وخطة انتقال وتعبئة Mobilization	واقعية الجدول؛ اكتمال المخرجات؛ إدارة مخاطر الزمن والتوريد
٤	خطة الاختبارات والقبول	لأنظمة التذاكر والأمن والسلامة مع توثيق النتائج وخطة إغلاق العيوب	صرامة الاختبارات؛ وضوح معايير القبول؛ خطة معالجة وإغلاق العيوب

٧١ مكان تنفيذ الأعمال والخدمات

يتم تنفيذ الاعمال في معرض عمارة الحرمين الشريفين.

٧٥ المواد:

أولاً: الشروط الخاصة بالمواد

- يقيم الشريك الخاص بالمواد المستخدمة في تنفيذ الأعمال للتأكد من مطابقتها لمواصفات العرض والمقاييس العالمية كما يطلع على نتائج الاختبارات المعمولة للمواد وإعطاء الموافقة (أو عدمها) عليها وتسجيلها والاحتفاظ بنسخة منها، ويجب كذلك أن تكون المواد المستخدمة سواء المحلية أو المستوردة لتنفيذ العقد مطابقة للمواصفات القياسية السعودية وما لم تشملها منها هذه المواصفات فيجب أن يكون مطابقة لإحدى المواصفات العالمية المعروفة والتي تحددها الهيئة أو من يمثلها.
- يلتزم المتعاقد بإعداد بيان يوضح بشكل تفصيلي نوعية الأدوات والمعدات والتقنيات المستخدمة كل على حده حسب ما يرى ممثل الهيئة الحاجة إليها، وعلى المتعاقد إعداد ذلك البيان كتابياً خلال فترة (١٠) عشرة أيام من تاريخ طلبها أو حسب التوجيه.
- إذا أخل المتعاقد بتوضيح نوعية المواد المستخدمة في الموعد المحدد فتعتبر تلك المواد خلاف ما تم الاتفاق عليه بالعقد، ولممثل الهيئة اتخاذ ما يلزم حسب تقديره من تعليمات أو إجراءات لمعالجة ذلك.

ثانياً: جدول مواصفات المواد

تخضع المواد المستخدمة في تنفيذ الأعمال للمواصفات والمقاييس المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

٧٦ المعدات:

أولاً: الشروط الخاصة بالمعدات

- يفحص الشريك الخاص بجميع المعدات وبوصفي باعتمادها في حال كانت مطابقة من جميع النواحي للمواصفات والمقاييس العالمية كما يجب عليه فحص جميع شهادات اختبار هذه المعدات وفي جميع الحالات التي تنص فيها شروط توريد المعدات أو المقاييس العالمية على إجراء هذه الاختبارات كما يجب عليه أن يحتفظ بشهادات الاختبارات التي تجري بهذا الخصوص.

ثانياً: جدول مواصفات المعدات

تخضع المعدات المستخدمة في تنفيذ الأعمال للمواصفات والمقاييس المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

٧٧ طريقة تنفيذ الخدمات

التزامات المشغل التجاري: (الصيانة، النظافة، التشغيل، الاعمال التقنية، الحراسة).

أولاً: أعمال الصيانة (المنشآت):

- ١- الأعمال المدنية:
 - إصلاح وصيانة الهيكل العام كالأساسات، والجدران، والأعمدة، والأسقف.
 - وضع الطبقات الخارجية للحوائط والأسقف كالتلاء والترميم ومانع التسرب وغير ذلك.
 - أعمال الصيانة الخارجية للبناء والتلاء وأعمال التكسيات.
 - دهان وصيانة الابواب المعدنية.
- ٢- الأعمال الميكانيكية:
 - الخطوط الرئيسية للمياه والصرف الصحي وتوصيلات المياه داخل المباني وكذلك أعمال السباكة.
 - كافة أعمال تكييف الهواء والتدفئة وتنقية الهواء والأجهزة التابعة لها بالمباني المخصصة للمشروع.
 - المصاعد والسلالم المتحركة.
 - شبكات إطفاء الحريق.
- ٣- الأعمال الكهربائية والإلكترونية:
 - شبكات التوزيع الكهربائي الرئيسية والفرعية والأجهزة الكهربائية الداخلية.
 - كافة تجهيزات الإضاءة الثابتة.
 - مراكز التحكم ومراقبة لكافة الأنظمة الكهروميكانيكية، وأنظمة الدوائر التلفزيونية المغلقة ونظام إنذار الحريق الداخلي ومراقبة أول أكسيد الكربون.
 - كافة المعدات الثابتة وتوليد الطاقة الكهربائية.

٤- الصيانة الدورية والوقائية:

- إجراء الصيانة الوقائية لكل الأنظمة والمعدات الكهربائية وحسب البرامج الزمنية الموضوعة، وكذلك المرور الدوري على الأنظمة والمعدات الإلكترونية وعمل الصيانة الطارئة والتصحيحية لها عند الحاجة

ثانياً: أعمال النظافة:

توفير خدمات النظافة وشفط الأتربة من الأسقف والجدران والأرضيات وتنظيف وتلميع جميع النوافذ والأبواب والقواطع الخشبية والزجاجية ونظافة الأرضيات بالمواقف.

جميع أعمال الدهانات الأرضية تقع ضمن مسؤوليات المشغل التجاري ويتم متابعة جودتها من خلال ممثل الجهة وتخضع لأعمال الصيانة الدورية والتصحيحية للظهور دائماً بشكل لائق.

ثالثاً: أعمال التشغيل:

تشغيل أجهزة المشروع والأنظمة في جميع أرجاء الموقع وجميع تجهيزاته الحالية والمستقبلية بشكل دوري.

تشغيل معرض عمارة الحرمين الشريفين حسب البرامج الزمنية المعتمدة وكذلك حسب المتطلبات وكيفية تنفيذ الأعمال والخدمات الواردة في هذه الكراسة وحسب أفضل الأساليب المعتمدة في المشاريع المشابهة.

كيفية تنفيذ الأعمال والخدمات:

يحق للمشغل التجاري تشغيل معرض عمارة الحرمين الشريفين تجارياً كما هو مبين في التمهيد ووصف المشروع مع مراعاة أن أنشطة المشغل التجاري المالية التحصيلية مقصورة على تقديم هذه الخدمة فقط.

يلتزم المشغل التجاري بالتنسيق المسبق مع المختصين بالهيئة وممثلها بصفة مستمرة فيما يتعلق بأسلوب إدارة وتشغيل المعارض والمتاحف والاطلاع على الأساليب المتبعة والممارسات المهنية العالية باستمرار لتطوير الخدمة ويلتزم بالحصول على موافقة خطية من الهيئة في حال وجود أي تعديلات على آلية التشغيل.

رابعاً: الأعمال التقنية والخدمات الإلكترونية المرتبطة بتطبيق المشروع:

يجب على المشغل تقديم حلول تقنية متكاملة تلي كافة الأعمال والمتطلبات الفنية المرتبطة بتشغيل وتطوير المعرض.

- تنفيذ تطبيق للهواتف الذكية وموقع إلكتروني للخدمات الرقمية الخاصة بالمعرض يحتوي على: (معلومات عن المعرض، حجز التذاكر، الجولات الإرشادية، الخدمات التعليمية والتفاعلية، المتجر الإلكتروني، التواصل مع الإدارة).

- تحديد التقنيات واللغات البرمجية المستخدمة في تطوير التطبيق والخدمات الإلكترونية واعتمادها من الهيئة قبل التنفيذ.

- تسليم شهادات الضمان والتراخيص التشغيلية الخاصة بالبرامج والأنظمة والأدوات المستخدمة في التطبيق والخدمات الإلكترونية للرئاسة بعد انتهاء العقد.

- منح صلاحية للهيئة العامة للعناية بشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي بالربط الإلكتروني المباشر والاطلاع على قواعد البيانات والتقارير التشغيلية.

- توفير الدعم الفني طيلة مدة العقد، شاملاً التشغيل والتعديلات والتطوير والتحديث المستمر للخدمات الإلكترونية.

- تصميم الخدمات الإلكترونية لتكون متوافقة مع جميع المتصفحات والأنظمة (ويب، iOS، Android).

- يضمن المشغل استمرارية عمل الأنظمة والخدمات الإلكترونية على مدار الساعة مع الحفاظ على جودة وكفاءة الخدمات المقدمة.

- يلتزم المشغل بتسليم جميع مصادر الأكواد البرمجية (Source Code) مع التوثيق الكامل للمكتبات وقواعد البيانات للهيئة.

إتاحة التطبيق على جميع متاجر التطبيقات الرسمية (App Store – Google Play).

- اتصال التطبيقات بالخادم باستخدام أحدث تقنيات التشفير والأمان.

- تقديم الخدمات الإلكترونية والبنية التحتية ضمن معايير أمنية عالية متوافقة مع معايير الأمن السيبراني في المملكة وأفضل التجارب العالمية.

- تسليم دليل الإجراءات لكافة الخدمات الإلكترونية والبنية التحتية مدعوماً بالشرح المصور والفيديوهات التوضيحية.

- يلتزم المشغل بتوثيق الأنظمة والبرمجيات والخدمات الإلكترونية بجميع مراحلها وتحديثها بشكل دوري.

- أي صلاحيات أو وصول للأنظمة تتم بموافقة خطية من الهيئة، ولا يحق للمشغل بعد انتهاء العقد الاحتفاظ بأي بيانات أو أكواد أو روابط تخص المشروع.

- يضمن المشغل أن التطبيقات والخدمات الإلكترونية خالية من أي برمجيات ضارة أو ثغرات أمنية ويتحمل المسؤولية الكاملة عن ذلك.

الخدمات الإلكترونية المقدمة للزوار عبر التطبيق والموقع:

- فتح حساب إلكتروني للزائر من خلال بوابة النفاذ الوطني الموحد.
- استعراض معلومات عن المعرض ومقتنياته ومواعيد العمل.
- حجز التذاكر (فردية/مجموعات/مؤسسات) ودفع إلكتروني آمن.
- توفير محتوى متعدد اللغات (العربية – الإنجليزية – الأردو – لغات إضافية حسب الحاجة).
- تفعيل التنبيهات والإشعارات لإرسال رسائل تعريفية وإرشادية للزوار.
- شاشة إعدادات المستخدم (تغيير اللغة، تعديل البيانات، تغيير كلمة المرور، البريد الإلكتروني).
- استطلاع رأي رقي لقياس رضا الزوار عن الخدمات المقدمة وربطها بإدارة القياس والجودة بالهيئة.
- عرض التعليمات والاشتراطات الخاصة بزيارة المعرض.
- صفحة "عن المعرض" تشمل نبذة، طرق التواصل، روابط إلى وسائل الإعلام الرسمية.
- لوحة تحكم للمسؤولين تشمل:
- إدارة محتوى التطبيق والموقع (إضافة/إخفاء خدمات).

خامساً: أعمال الحراسة.

يلتزم المشغل بتوفير العدد الكافي من الحراسات الأمنية للمعرض على مدار الساعة، بما يضمن سلامة الزوار والمقتنيات، وتنظيم حركة الحشود عند المداخل والمخارج وقاعات العرض.

٧٨ مواصفات الجودة:

- ١- يلتزم الطرف الثاني بمواصفات الجودة المطلوبة في تنفيذ النطاق المطلوب. ويجب عليه إخطار الطرف الأول بما يتسبب أو قد يتسبب في عدم الامتثال لمتطلبات الجودة في السلع الموردة والأعمال المقدمة وبأي تغييرات أو تعديلات قد تؤثر على هذه الجودة كتغيير مصدر توريد المواد والمعدات.
- ٢- يجب أن تتطابق جودة الأعمال المنفذة من الطرف الثاني مع معايير التصميم المعتمدة وأسس التصميم والمواصفات والرسومات ونطاق العمل وغيرها للأعمال المتبقية المطلوب استكمالها أو تطويرها ويقوم الطرف الثاني في غضون (١٤) أربعة عشر يوماً بتقديم برنامج لضمان الجودة لاعتماده من قبل الطرف الأول ويتألف على سبيل المثال من المستندات التالية: شهادة أيزو (ISO) سارية أو دليل ضمان الجودة الذي يحدد نظام إدارة الجودة المؤسسي لدى المتعاقد، خطة ضمان أو ضبط الجودة.
- ٣- يجب أن تغطي خطة ضمان أو ضبط الجودة الخاصة بالطرف الثاني جميع الأنشطة ذات الصلة بنطاق العمل، وتوضح كيفية توافق الأعمال التي سيقوم بها الطرف الثاني مع متطلبات نطاق العمل وشروط الجودة المعمول بها. يجب كذلك أن تحدد الخطة نظام الجودة الموثق الذي سيتم تطبيقه من قبل الطرف الثاني في تنفيذ الأعمال، وبما يتوافق مع متطلبات المواصفة القياسية أيزو (ISO) ٩٠٠٠١ مع الإشارة إلى جميع إجراءات وكتيبات الطرف الثاني ذات الصلة.
- ٤- يلتزم المتعاقد بمواصفات الجودة المطلوبة في تنفيذ النطاق المطلوب، ويجب على المتعاقد إخطار الهيئة بما يتسبب أو قد يتسبب في عدم الامتثال لمتطلبات الجودة في السلع الموردة والأعمال المقدمة وبأي تغييرات أو تعديلات قد تؤثر على هذه الجودة كتغيير موقع تصنيع المواد، أو تغيير المواد الخام ونسبها المستعملة في تصنيع السلع الموردة.

٧٩ مواصفات السلامة:

يلتزم المتعاقد بمواصفات الجودة المطلوبة في تنفيذ النطاق المطلوب، ويجب على المتعاقد إخطار الجهة الحكومية بما يتسبب أو قد يتسبب في عدم الامتثال لمتطلبات الجودة في السلع الموردة والأعمال المقدمة وبأي تغييرات أو تعديلات قد تؤثر على هذه الجودة كتغيير موقع تصنيع المواد، أو تغيير المواد الخام ونسبها المستعملة في تصنيع السلع الموردة.

القسم التاسع: متطلبات المحتوى المحلي

٨٠ القائمة الإلزامية

- ١- يجب على المتنافس الالتزام بالقائمة الإلزامية الواردة في وثائق المنافسة وذلك عند تنفيذ الأعمال أو المشتريات.
- ٢- ستقوم الهيئة بمراقبة أداء المتعاقد في تنفيذ التزامه بشأن القائمة الإلزامية أثناء تنفيذ العقد، ولن تقوم باستلام أي منتجات مدرجة في القائمة في حال كان بلد المنشأ غير وطني، ولا يدخل في ذلك المنتجات التي حصل المتعاقد على استثناء لها وفقاً للضوابط التي وضعتها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
- ٣- على المتعاقد الالتزام بالتعليمات الخاصة بتسليم المنتجات الوطنية المدرجة في القائمة الإلزامية، التي تصدرها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
- ٤- على المتعاقد الالتزام بالضوابط الخاصة بالاستثناء من القائمة الإلزامية التي تصدرها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

